عصمة الأنبياء عند الشيخ محمود أبي دقيقة الأزهري

(دراسة تحليلية)

إعداد

ربيع أحمد جابر عبد الرحمن

باحث دكتوراه

بمعهد الدراسات والبحوث الأفروآسيوية للدراسات العليا

ملخص البحث

أفردنا هذا البحث المختصر لموضوع عصمة الأنبياء، وهي من الصفات التي يجب أن يتحلوا بها، وقد وهبها الله تعالى لجميع رسله وأنبيائه، وهي تعني في أصل اللغة: مطلق المنع، أما في الاصطلاح الشرعي: فقد اختلفت آراء الفرق والمذاهب حول معناها الاصطلاحي بحسب الأصول الاعتقادية لكل منها.

بيد أننا يمكن أن نجمع تلك الآراء حول تعريف واحد، وهو: حفظ الله تعالى لرسله، وأنبيائه من الوقوع في المعاصي والكبائر، وفي كل ما ينفر الناس عنهم، أو يمنعهم من الاقتداء بهم، والانقياد لأوامرهم.

وقد أجمع المفكرون المسلمون على عدم وقوع الكبيرة من الأنبياء مطلقاً، لا قبل البعثة، ولا بعدها، ومنها: الكذب في التبليغ.

إلا أنهم اختلفوا حول ارتكاب الأنبياء لصغائر الذنوب، فمنهم من أجازها قبل البعثة، ومنعها بعد البعثة، ومنهم من أجازها قبل البعثة، وبعدها، فلا دليل على منعهم منها، إلا أنهم لا يستمرون عليها، ولا يقرون، بل يُنبهون فينتبهون، إلا إذا كانت من الصغائر المنفرة، فلا يجوز وقوعهم فيها.

Summary of the research in Arabic

We have devoted this brief research to the subject of the infallibility of the prophets, and it is one of the attributes that they must possess, and God Almighty has endowed it to all His messengers and prophets, and it means in the original language: absolute prohibition. For each of them.

However, we can gather these opinions around one definition, which is: God Almighty protects His Messengers and Prophets from falling into disobedience and major sins, and in everything that alienates people from them, or prevents them from following their example and complying with their commands.

Muslim thinkers have unanimously agreed that Major Prophets never occurred, neither before the mission, nor after it, including: lying in reporting.

However, they differed about the prophets committing minor sins. Some of them permitted it before the mission and prevented it after the mission, and some of them permitted it before and after the mission. Small repulsive, it is not permissible to fall into it.

المقدمة

النبوة والرسالة هبة، واصطفاء من الله تعالى لأفراد من البشر، ولا ينبني هذ الاصطفاء لهم على محاسن أخلاقهم، أو صفاء نفوسهم، أو زيادة تعبدهم، وزهدهم في الدنيا، فالله تعالى يعلم حيث يجعل رسالته.

بيد أننا يجب أن نقرر أيضاً أن كلمة الإصطفاء تعني الانتقاء لأشخاص متميزين عن غيرهم من الناس بصفات جسمية، وخلقية بلغت الغاية في الكمال الإنساني، حتى يكونوا جديرين باختيار الله تعالى لهم لتحمل الرسالة، وأداء الأمانة بتبليغها إلى الناس.

قال الشيخ محمود أبو دقيقة: (الرسل وسطاء بين الله وبين عباده، يقومون بتبليغ أوامر الله ونواهيه، ووعده ووعيده، وتعليم عباده ما خفي عليهم، وكانوا في حاجة إليه، كصفات الخالق جل وعلا، وما يتعلق بالعالم الأخروي.

لذلك لزمهم من الصفات ما يحقق المقصود من إرسالهم، ويدعو الناس إلى اتباعهم، فيجب لهم الصدق، وتبليغ ما أمروا بتبليغه إلى الخلق، والفطانة، وسلامة أبدانهم مما تشمئز منه الأبصار، وتنفر منه الأذواق السليمة، والعصمة أو الأمانة... أما ما عدا هذا من الصفات، فهم مساوون لباقي أفراد نوعهم فيه، فيأكلون ويشربون، ويفرحون، ويألمون، ويلحقهم الأذى من أعدائهم، وقد يقتلون)[١].

وقد أفردنا هذا البحث لموضوع العصمة، التي وهبها الله تعالى لرسله وأنبيائه، وهي تعني في أصل اللغة: مطلق المنع، اما في الاصطلاح الشرعي، فقد اختلفت آراء الفرق والمذاهب حول معناها الاصطلاحي حسب الأصول الاعتقادية، والمنطلقات الفكرية لكل منها.

إلا أننا يمكننا أن نجمع تلك الآراء حول تعريف واحد، وهو: حفظ الله تعالى لرسله وأنبيائه من الوقوع في المعاصي والكبائر، وفي كل ما ينفر الناس عنهم، أو يمنعهم من الاقتداء بهم، والانفياد لأوامرهم.

وقد أجمع المفكرون المسلمون على عدم وقوع الكبيرة من الأنبياء قبل البعثة وبعدها، ومنها الكذب في التبليغ.

إلا أنهم اختلفوا حول ارتكاب الأنبياء لصغائر الذنوب، فمنهم من أجازها قبل البعثة، ومنعها بعد البعثة، ومنهم من أجازها قبل البعثة وبعدها، فلا دليل على منعهم منها، إلا أنهم لا

يستمرون عليها، ولا يقرون، يُنبهون فينتبهون، إلا إذا كانت من الصغائر المنفرة، فلا يجوز وقوعهم فيها.

أسباب اختيار الموضوع: من أهم أسباب اختيارنا لموضوع العصمة ما يلي:

١- العصمة من أهم الأسس التي ينبني عليه الاعتقاد بصدق الأنبياء، ومن ثم الإيمان بكل ما جاءوا به.

٢- مواجهة التيارات الإلحادية من أدعياء المادية، والعلمانية، الذين لا يؤمنون سوى بالعلم التجريبي، وما يقع تحت الحس.

٣- مجادلة علماء الغرب من المفكرين والمستشرقين حول صدق نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم في كل ما جاء به، ومن ذلك الإقرار بعالمية الإسلام، وخاتمية رسالته.

٤- التقسير الصحيح لبعض آيات القرآن الكريم، التي توهَم منها أعداء الإسلام وقوع المعاصي من الأنبياء لإزالة شبهاتهم، وإثبات أن الفهم الصحيح لتلك الآيات لا يتنافى مع صدق نبوتهم، وعصمتهم من الوقوع في المعاصي والذنوب.

الدراسات السابقة:

لقد تعرضت كافة كتب العقيدة، وعلم الكلام لمسألة العصمة كجزء من قضية النبوة بشكل عام، وقضية الصفات المعنوية للأنبياء بوجه خاص.

بيد أنني سأقتصر في هذا المقام على ذكر بعض البحوث المخصصة لمسألة عصمة الأنبياء تحديداً، ومن أهمها:

١- عصمة الأنبياء، للإمام: فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة أولى، ١٩٨١م.

٢- العصمة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، تأليف: منصور بن راشد التميمي، مكتبة الرشد، الرياض، طبعة أولى، ٢٠١٤م.

٣- عصمة الأنبياء في القرآن الكريم، للشيخ: جعفر السبحاني، دار الولاء، بيروت، لبنان، طبعة ثانية، ٢٠٠٤م.

٤– فلسفة العصمة عند الشيعة الإمامية، محمد محمود مرتضى، دار الولاء، بيروت، لبنان، طبعة أولى، ٢٠١٥م.

٥– عصمة الأنبياء بين اليهودية والمسيحية والإسلام، د/ محمود ماضي، مكتبة الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٠م.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث في إجرائه على المنهج التحليلي، حيث يتطرق لمعنى العصمة لغةً واصطلاحاً، ثم بسط الآراء حول عصمة الأنبياء من ارتكاب المعاصي والذنوب، ثم تحليل تلك الآراء من أجل الوصول إلى رأي راجح يرتضية الباحث.

إجراءات البحث:

قمت بإنجاز هذا البحث –بعد توفيق الله تعالى– من خلال الإجراءات التالية:

١– تخريج الآيات القرآنية بكتابة اسم السورة، ثم رقم الآية قرين كل منها.

٢– تخريج الأحاديث النبوية من خلال كتب الصحاح وخاصة البخاري ومسلم– بذكر رقم الجزء والصفحة، ثم الكتاب، ثم الباب، ثم رقم الحديث.

٣– ترجمة الأعلام والفرق والطوائف الواردة بالبحث، وخاصة غير المشهورة منها.

٤– توضيح المصطلحات، والألفاظ الصعبة من خلال كتب الاصطلاحات، والمعاجم اللغوية.

٥– عند دراسة قضية ما نذكر كافة الآراء حولها، ونبين أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، ثم نقوم بالتعليق عليها مباشرةً، أو نفرد لها تعقيباً مستقلاً كلما تطلب الأمر ذلك.

٦– إذا كان الاستشهاد من المصدر حرفياً نحيل إليه في الحاشية بذكر اسم المصدر مباشرةً، وإذا كان النقل بالمعنى، والتصرف في اللفظ، نقدم كلمة (انظر أو راجع) قبل كتابة اسم المصدر.

خطة البحث:

قسمت بحثي إلى: مقدمة، وتمهيد، ثم مادة البحث وموضوعه، وأخيراً خاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، ثم قائمة بأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في البحث.

تمهيد:

ترجمة الشيخ محمود أبي دقيقة:

نظرًا لندرة المعلومات الواردة عنه –رحمه الله– في كتب الأعلام والتراجم في العصر الحديث، فعلى الرغم من أنه كان من أعلام الأزهر الشريف الكبار، بل من أعضاء هيئة كبار علمائه ، إلا أن المراجع التي تعرضت للتعريف به لم تخصص له سوى بضعة أسطر قد لا تتعدى أصابع اليد الواحدة.

بيد أنه من حسن حظي أن طالعت كتاباً مهماً للدكتور أسامة السيد الأزهري، بعنوان (جمهرة أعلام الأزهر الشريف في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين)، وقد جمع فيه ما ذكر عن الشيخ محمود أبي دقيقة من كافة المصادر، وسوف اعتمد عليه في كتابة هذا المبحث ، مع ما تيسر لنا مما رجع إليه من مصادر أخرى.

اسمه ولقبه وكنيته:

هو العلامة المتكلم الشيخ محمود بن إسماعيل أبو دقيقه الحنفي الأزهري ، ولد سنة ١٢٩٤هـ، الموافق ١٨٧٧م، والتحق بالأزهر الشريف ، فتتلمذ لكوكبة من علمائه منهم العلامة الجليل الشيخ عبد الرحمن البحراوي [ت: ١٣٢٢هـ][٢]، وغيره حتى نال شهادة العالمية ، وتصدر واشتغل بالتدريس والتأليف، ونال عضوية هيئة كبار العلماء يوم ٢٥ ذي الحجة سنة١٣٣٥هـ، الموافق ٨ مارس سنة ١٩٣٧م[٣].

وظائفه، رفقائه، وتلاميذه:

تولى الشيخ محمود أبو دقيقة_ رحمه الله _ التدريس في معهد الإسكندرية الأزهري، وكان من رفقائه في التدريس هناك الشيخ إبراهيم سليمان الشافعي، والشيخ علي إدريس المالكي، وقد قرر المجلس الأعلى للأزهر سنة ١٣٣١هـ ضم ثلاثتهم إلى أعضاء لجان امتحان العالمية.

وقد تتلمذت عليه أجيال من العلماء الكبارمنهم الشيخ أحمد شاكر، والدكتور محمد عبد الله دراز، ومحمد شمس الدين المنطقي، والشيخ محسن أبو دقيقة، وغيرهم.

مؤلفاته:

من مؤلفات الشيخ محمود أبي دقيقة _ رحمه الله _ كتاب: (القول السديد في علم التوحيد)، طبع بمجمع البحوث الإسلامية، ١٩٩٥م، مذكرات التوحيد، وهي بحوث متفرقة من القول السديد، وله: (مذكرة في علوم القرآن)، مفقودة حتى الآن، ولم أعثر عليها، وحقق: (الاختيار لتعليل المختار)، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي[ت٦٨٣هـ]، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، و(فتح الغفار) لابن نجيم، لم أعثر عليه أيضاً بتحقيق الشيخ محمود أبي دقيقة.

تعدد مواهبه:

لم يكن الشيخ محمود أبو دقيقة _ رحمه الله _ أستاذاً بارعاً في شتى العلوم الإسلامية كالتوحيد، والفقه، وعلوم القرآن ...الخ، فقط، بل تعددت مواهبه في أنشطة حياتية، ورياضية، كالفروسية وركوب الخيل، والسباحة والرماية، وهذا ما أشار إليه محقق كتاب: جمهرة مقالات الشيخ أحمد شاكر بقوله: (والشيخ محمود من علماء الأزهر، درسَ في كلية أصول الدين بالأزهر، وكان أول أشياخ أحمد شاكر في معهد الإسكندرية، وهو أحد العلماء الذين تركوا في حياته أثراً لا يمحى، فهو الذي حبب إليه الفقه وأصوله، ودربه وخرجه في الفقه حتى تمكن منه، ولم يقتصر فضل الشيخ على تعليمه الفقه، بل علمه أيضاً الفروسية، وركوب الخيل ، والرماية والسباحة، توفي سنة ١٣٥٩هـ، -رحمه الله تعالى-.(٤)

وهذا المعلم متعدد المواهب، الذي لا يقتصر في تعليمه لتلاميذه على تنمية الجانب الأكاديمى المتعلق بالمادة العلمية فقط، بل يحرص على نقل جميع مهاراته الحياتية، والرياضية، والاجتماعية...الخ، لتلاميذه حتى تنمو شخصيتهم بشكل متوازن، ومتكامل، وهذا (يكشف عن نمط لطيف من التعلم ينقل خبرات الأستاذ ومواهبه بأكملها إلى تلميذه، ويكشف عن سخاء نفس كبير من المترجَم، حتى إنه ليحرص على أن يجود على تلميذه بكل ما لديه من فنون وخبرات ومواهب، لكي لا تقتصر إفادته لطلابه على الشق التعليمي البحت، بل إنه يمزج ذلك لطلابه بفنون الحياة

والمعيشة، والخبرة العميقة بالواقع وشئونه، ومعرفته بزمانه، وغوصه على أيام الناس، فرحم الله المترجَم، وقد كان عالماً أزهرياً جليلاً، ومتفرداً).[٥]

وفاته: وقد توفي الشيخ محمود أبو دقيقة ـ رحمه الله ـ سنة١٣٥٩هـ، الموافق لسنة ١٩٤٠م، ، ودفن بجوار العلامة عبد الرحمن البحراوي[٦].

عصمة الأنبياء في فكر الشيخ محمود أبي دقيقة:

العصمة لغةً:

العصمة في كلام العرب: المنع، وعصمة الله عبده: أن يعصمه مما يوبقه، عصمه يعصمه عصماً: منعه ووقاه، وفي التنزيل: قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاء قَالَ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ[هود: ٤٣]، أي: لا معصوم إلا المرحوم[٧]، يقال: عصمه الطعام: أي منعه من الجوع، والعصمة أيضاً: الحفظ، وقوله تعالى: يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاء قَالَ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ [هود: ٤٣] يجوز أن يراد: لا معصوم، أي: لا ذا عصمة، فيكون فاعل بمعنى مفعول، واعتصم بكذا، واستعصم به، إذا تقوى وامتنع[٨]، وعصم إليه عصماً: لجأ، وعصم القربة: جعل لها عصاماً، وعصم الله فلاناً من الشر، أو الخطأ عِصمة: حفظه، ووقاه، ومنعه، يقال: عصم الشيء: منعه[٩].

العصمة اصطلاحاً:

اختلفت تعريفات علماء الكلام لمصطلح العصمة تبعاً لاختلاف المنطلقات الفكرية، والأسس المذهبية، التي بنوا عليها تلك التعريفات، وهذا ما سيتضح من سياق التعريفات التالية:

العصمة: ملكة اجتناب المعاصي، مع التمكن منها، وقيل هي: المنع من المعصية بلطف الله تعالى، ومن استعماله ما يقال في عصمة الأنبياء، ومعناها: أن النبي لا يفعل، ولا يترك شيئاً يحصل به إثم، ولا ضمان، بل هو محفوظ من ذلك.

فإذا أخطأ النبي، فهل يتصور أن يخطئ في اجتهاده، فيصوبه الله، أو أنه معصوم من الخطأ في الاجتهاد، وهي مسألة خلافية، مع الاتفاق على أنه لا يقره ربه على خطأ، بل يصوبه حالاً، وهي خاصة بالأنبياء، أما غيرهم، فلا عصمة لهم[١٠].

العصمة: هي ملكة اجتناب المعاصي، مع التمكن منها[١١].

العصمة عند المعتزلة: لطف يقع معه الملطوف فيه لا محالة حتى يكون المرأ معه كالمدفوع إلى ألا يرتكب الكبائر، ولهذا لا يطلق إلا على الأنبياء(١٢).

العصمة عند الأشاعرة: ألا يخلق الله في العبد ذنباً، بناء على ما ذهبوا إليه من استناد الأشياء كلها إلى الفاعل المختار ابتداء، وقيل: هي خلق قدرة الطاعة(١٣).

تعريف الشيخ محمود أبي دقيقة:

ذكر الشيخ أبو دقيقة للعصمة تعريفين، عزا الأول منهما إلى جمهور علماء التوحيد، وأرجع الثاني إلى الفلاسفة، بقوله:(عرف جمهور علماء التوحيد العصمة بأنها: حفظ الله تعالى ظواهر الأنبياء، وبواطنهم من فعل المنهي عنه كالقتل، والحسد، أو هي: لطف من الله تعالى بالعبد يحمله على الخير، ويزجره عن الشر.

وعرفها الحكماء بأنها: ملكة تمنع العبد من الفجور، وهذه الملكة تحصل وترسخ في النفس بسبب العلم بعيوب المعاصي، وفضائل الطاعات، وتقوى في الأنبياء بتتابع الوحي(١٤).

ويرى الشيخ أبو دقيقة من خلال التعريفين أنه لا خلاف بين جمهور المتكلمين والفلاسفة حول وجوب العصمة لأنبياء الله تعالى، ولكن الخلاف بينهم يتمثل في قول جمهور المتكلمين بجواز العصمة للأنبياء، فلا يجب على الله تعالى شيء، أما الفلاسفة، فيرون ان عصمة الأنبياء واجبة، ومكتسبة، بناءً على قولهم بنظرية الوجوب الذاتي، وترتب المسببات على أسبابها بشرط وجود المحل القابل(١٥).

العصمة عند الحكماء: ملكة نفسانية تمنع صاحبها من الفجور، أي المعاصي بناء على ما ذهبوا إليه من القول بالإيجاب، واعتبار واستعداد القوابل، وتتوقف على العلم بمعائب المعاصي، ومناقب الطاعات، فإنه الزاجر عن المعصية، والداعي إلى الطاعة(١٦).

تعريف الماتريدية: لطف من الله يحمل العبد على فعل الخير، ويزجره عن فعل الشر، مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء(١٧).

العصمة عند الشيعة: هي التنزه عن الذنوب والمعاصي، صغائرها وكبائرها، وعن الخطأ والنسيان، وإن لم يمتنع عقلاً على النبي أن يصدر منه ذلك(١٨).

تعريف ابن خلدون: هي حصول ملكة العفة في النفس، مع العلم بالثواب والعقاب، وتتابع البيان من الله عز وجل، وخوف المؤاخذة على ترك الأولى(١٩).

وقد وجدت تعريفاً آخر للعصمة يرتكز على ما وهبه الله تعالى للنبي من صفات وخصائص تؤهله لأن يكون معصوماً عن ارتكاب المعاصي، وهذا التعريف_في رأيي– ينحاز إلى الموقف الوسط بين تعريفات الأشاعرة، وغيرهم ممن ذهبوا إلى أن العصمة هبة من الله تعالى كالنبوة، وبين قول الحكماء بأنها مكتسبة، يصل إليها النبي باجتهاده، وصفاء نفسه، كالنبوة عندهم أيضاً، وعلى ذلك فإن العصمة تعني: حفظ الله إياهم أولاً: بما خصهم به من صفاء الجوهر، ثم بما أولاهم من الفضائل الجسمية والنفسية، ثم بالنصرة وتثبيت الأقدام، ثم بإنزال السكينة عليهم، وبحفظ قلوبهم، وبالتثبيت(٢٠).

رأي الشيخ أبي دقيقة في العصمة:

عرض الشيخ أبو دقيقة لأقوال العلماء حول مدى عصمة الأنبياء من ارتكاب المعاصي، كالشرك بالله، والكذب، واقتراف الكبائر، والصغائر من الذنوب، قبل البعثة، أو بعدها، ومدى تأثيرها على دعوة الرسل، مع الاستدلال على ذلك، فالمعاصي التي يتوهم صدورها من الأنبياء تنحصر في أمور الشرك والكذب، وباقي أفراد الصغائر والكبائر.

أما الشرك: فلا يجوز صدوره من الأنبياء عمداً، ولا سهواً، لا قبل البعثة، ولا بعدها، لإجماع أهل الشرائع والملل على وجوب عصمة الأنبياء منه مطلقاً.

وأما الكذب: فيستحيل صدوره عمداً فيما دلت المعجزة على صدقهم فيه، كدعوى الرسالة، وتبليغ الأحكام، قبل البعثة وبعدها، والدليل إجماع أهل الأديان على ذلك، أما سهواً، فالأكثر من علماء التوحيد على عصمتهم منه.

وأما الكبائر: من قتل، أو غيره، فقد أجمع علماء الكلام على عصمة الرسل من تعمدها بعد البعثة مطلقاً، وأما صدورها سهواً بعد البعثة، فالمحققون من علماء التوحيد على منعه.

أما صدورها قبل البعثة: فإن كان موجباً للنفرة كالفجور بالأمهات، أو مشعراتً بالخسة كالسرقة، فهو ممنوع بإجماع علماء التوحيد، وإن كان غير ذلك كالقتل، فقد جوز صدوره علماء التوحيد، وبعضهم منع صدور الكبيرة قبل البعثة مطلقاً، كما منعها بعد العثة، وهو الظاهر.

وأما الصغائر: فما كان مشعراً بخسة، كسرقة لقمة، فيستحيل صدوره منهم، عمداً وسهواً، قبل البعثة وبعدها، أما ما لم يكن مشعراً بخسة، فإنهم معصومون

من تعمده بعد البعثة لا من صدوره نسياناً، وأما صدوره قل البعثة، عمداً أو سهواً، فلم يقم دليل على منعه[٢١].

وقد زاد شارح المقاصد تلك الآراء تفصيلاً، مع نسبة كل قول لصاحبه، وسوف يتضح من خلاله مدى تأثر الشيخ أبي دقيقة به، وبغيره من مفكري الأشاعرة، من حيث الاتفاق الفكري، بل والسياق اللغوي أيضاً، فيقول: (...ما يتوهم صدوره عن الأنبياء من القبائح إما أن يكون منافياً لما يقتضيه المعجزة كالكذب فيما يتعلق بالتبليغ أو لا، والثاني إما أن يكون كفراً ومعصية غيره، وهي إما أن تكون كبيرة كالقتل والزنا، أو صغيرة منفرة كسرقة لقمة، والتطفيف بحبة، أو غير منفرة ككذبة، وهم بمعصية، كل ذلك إما عمداً، أو سهواً، وبعد البعثة، أو قبلها.

والجمهور على وجوب عصمتهم عما ينافي المعجزة، وقد جوزه القاضي سهواً زعماً منه أنه لا يدخل في التصديق بالمعجزة، وعن الكفر، وقد جوزه الأزارقة[٢٢] من الخوارج بناء على تجويزهم الذنب، مع قولهم بأن كل ذنب كفر، وجوز الشيعة إظهاره تقية، واحترازاً عن إلقاء النفس في التهلكة، ورد بأن أولى الأوقات بالتقية ابتداع الدعوة لضعف الداعي، وشوكة المخالف، وكذا عن تعمد الكبائر بعد البعثة، فعندنا سمعاً، وعند المعتزلة عقلاً، وجوزه الحشوية، إما لعدم دليل الامتناع، واما لما سيجيء من شبه الوقوع، وكذا عن الصغائر المنفرة لإخلالها بالدعوة إلى الاتباع، ولهذا ذهب كثير من المعتزلة إلى نفي الكبائر قبل البعثة أيضاً، وبعض الشيعة إلى نفي الصغائر ولو سهواً.

والمذهب عندنا: منع الكبائر بعد البعثة مطلقاً، والصغائر عمداً، لا سهواً، لكن لا يصرون، ولا يقرون، بل ينبهون فيتنبهون.

وذهب إمام الحرمين[٢٣] منا، وأبو هاشم من المعتزلة إلى تجويز الصغائر عمداً)[٢٤].

ثم زاد صاحب كتاب (الكليات) هذه المسألة تفصيلاً، فأشار إلى أن الكذب في الإخبار عن الوحي في الأحكام وغيرها مستحيل، سواء أكان الكذب عمداً أم سهواً، أم غلطاً، وكذلك الخيانة مما نهي عنه نهي تحريم أو كراهة، وكذا يستحيل في حقهم كتمان ما أمروا بتبليغه، وكذلك فإنهم معصومون عن الإخلال بأي

فعل أمرهم الله أن يفعلوه تعليماً للأمة، فهم معصومون عنه سهواً أو غلطاً فضلاً عن تعمد الإخلال به.

أما ما يختص به الأنبياء من أمور دينهم، ونحو ذلك مما يفعلونه دون أن يطلبوا من أتباعهم فعله، فإنهم فيه كغيرهم من البشر في جواز السهو والغلط، وهذا ما عليه أكثر العلماء خلافاً للمتصوفة وطائفة من المتكلمين، الذين منعوا السهو والنسيان على الأنبياء (٢٥).

والحق– في اعتقادنا– أنه يستحيل على الأنبياء السهو أو النسيان فيما يتعلق بامور الشريعة وأحكامها، لأنه إذا حدث ذلك ، فلا تأمن الأمة، ولا تتيقن من تبليغ الرسالة الإلهية كاملة، وبذلك تنتفي فائدة البعثة، دون فرق بين أن يكون هذا الخطأ سهواً، أو عمداً، ومن ثم فلا فائدة من عصمة الأنبياء، لحفظهم عن المعاصي، وتمكينهم من أداء الرسالة الإلهية على وجهها، دون خلل، أو نقصان، والله أعلم.

أما الإمام الرازي، فقد خصص لعصمة الأنبياء كتاباً مستقلاً، وقال فيه بعصمة الأنبياء عن الكبائر والصغائر زمن البعثة عمداً، وجوازها على سبيل السهو، وقد استدل لعصمة الأنبياء، من خمسة عشر وجهاً، ملخصها:

١– لو صدر الذنب عنهم لكانوا أشد من حال عصاة الأمة في استحقاق الذم آجلاً وعاجلاً.

٢– لو صدر الذنب عنهم لكانوا غير مقبولي الشهادة، لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)[الحجرات: ٦].

٣– لو صدر الذنب عنهم لوجب زجرهم، لوجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

٤– لو صدر الفسق عن النبي، لكنا إما مأمورين بالاقتداء به، وهذا لا يجوز، أو لا نكون مأمورين بالاقتداء به، وهذا أيضاً باطل، ولما كان صدور الفسق يفضي إلى هذين القسمين الباطلين كان صدور الفسق عنه محالاً.

٥– لو صدرت المعصية عن الأنبياء، لكانوا موعودين بعذاب جهنم.

٦– أنهم كانوا يأمرون بالطاعات، وترك المعاصي، ولا يجوز في حقهم فعل ما نهوا عنه، وترك ما أمروا به.

٧- وصف الله تعالى بعض أنبيائه، كإبراهيم وإسحاق ويعقوب، بفعل كل ما ينبغي، وترك كل ما لاينبغي.

٨- قول الله تعالى: وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ[ص: ٤٧] دل على أنهم كانوا من المصطفين الأخيار في كل الأمور، وهذا ينافي صدور الذنب عنهم. قوله تعالى حكاية عن إبليس: قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ، قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ[ص: ٨٢-٨٣] استثنى المخلصين من إغوائه وإضلاله، ولا شك أن الأنبياء من صفوة عباد الله المخلصين.

٩- قال الله تعالى: وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلاَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ[سبأ: ٢٠]، ولاشك أن الأنبياء لم يتبعوا إبليس، ومن ثم لم يذنبوا.

١٠- قسم الله تعالى المكلفين إلى قسمين: حزب الشيطان، وحزب الله ، ولاشك أن الأنبياء ينتمون إلى حزب الله، وبالتالى لا يطيعون الشيطان، ولا يفعلون السيئات.

١١- ذهب جمهور المتكلمين إلى أن الأنبياء أفضل من الملائكة، والملائكة لا يفعلون السيئات، بل يطيعون أمر الله، فمن باب أولى أن يكون الأنبياء كذلك.

١٢- قال الله تعالى في حق إبراهيم: وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ[البقرة: ١٢٤]، والإمام هو الذي يقتدى به، ولا اقتداء في فعل المعاصي.

١٣- قوله تعالىوَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ[البقرة: ١٢٤] لاينال عهدي الظالمين، أي أن عهد النبوة لا يصل إلى عاص، ظالم لنفسه.

١٤- روي أن خزيمة بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه شهد على وفق دعوى النبي صلى الله عليه وسلم، مع أنه ما كان عالماً بتلك الواقعة، فقال خزيمة: إني أصدقك فيما تخبر عنه من أحوال السماء، أفلا أصدقك

في هذا القد[٢٦]، ولو كان الذنب جائزاًعلى الأنبياء، لكانت شهادة خزيمة غير جائزة[٢٧].

رأي الشيعة: يرى الشيعة أن الأنبياء منزهون عن الذنوب والمعاصي مطلقاً، صغيرة كانت، أم كبيرة، منذ ولادتهم إلى آخر عمرهم، إلا ما كان على سبيل التقية[٢٨]، وقد ذكر الشيخ المظفر اعتقادهم بعصمة الأئمة أيضاً[٢٩].

وقولهم بجواز إظهار النبي للكفر تقية يؤدي إلى ضعف الدعوة الجديدة أمام أعدائها، الكارهين لها، وقد يؤدي إلى موتها تماماً، وعد تحقق أهدافها.

غير أن الواقع والتاريخ يكذبان ذلك تماماً، فقد لاقى أنبياء الله تعالى، على مر الزمان من أعداء رسالتهم العنت والعداء والحروب، وأحياناً القتل، ولم يظهر أحد منهم الكفر تقية، أو خوفاً على حياته من أعداء الدين،

وقد تجلى ذلك في أروع صوره لدى نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم، فقد لاقى– في بداية الدعوة الإسلامية في مكة– من الأذى والاضطهاد له ولدعوته ما لم يتحمله بشر، ولم يثنه كل ذلك عن تبليغ دعوة الله.

١. كما أن ذلك القول أيضاً يتناقض مع أمر الله تعالى لنبيه في كثير من آي القرآن، كقوله تعالى: ا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ [المائدة: ٦٧]، وقوله عز وجل: فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِين[الحجر: ٩٤].

أما قولهم بعصمة الأئمة– كالأنبياء–، فهو قول غير مقبول أيضاً، لأن العصمة من مقتضيات النبوة، يهبها الله تعالى لمن اصطفاه من عباده لأداء رسالته، حتى يكونوا جديرين بالقبول والطاعة لهم من أتباعهم.

أما الأئمة: فهم من صالحي البشر، من أتباع الرسل، وليسوا منهم، وبالتالي فلا يوحى إليهم، وهم غير مأمورين بتبليغ رسالة، ومن ثم فلا تلزمهم العصمة، والله أعلم.

رأي الحشوية: وقد ذكر الإمام الرازي تجويزهم إقدام الأنبياء على الكبائر والصغائر[٣٠].

وسلم كان كافراً قبل البعثة، لقوله تعالى: وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ١٠

[الضحى: ٧]، وقوله تعالى: چ پ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاء مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ[الشورى: ٥٢]، وهو ما لايستقيم مع ما ذهب إليه المحققون(٣١).

رأي الكرامية: يرى الكرامية أن الأنبياء معصومون من كل ذنب أسقط العدالة، أو أوجب حداً، وغير معصومين مما دون ذلك(٣٢)، ومن ثم فإنهم يجوزون عليهم من الذنوب ما لا يوجب حداً، ولا تفسيقاً.

وقال بعضهم في الرسل: أنه لا يجوز عليهم الخطأ في التبليغ، في حين أجاز ذلك جماعة منهم، وقالوا: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد أخطأ في تبليغ قوله تعالى: وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى[النجم: ٢٠] حتى قال بعده: تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتها ترتجى.

وقال أهل السنة: إن تلك الكلمة كانت من تلاوة الشيطان، ألقاها في خلال تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم(٣٣).

رأي المعتزلة: يرى القاضي عبد الجبار عصمة النبي من ارتكاب الكبائر سواء قبل البعثة، أو بعدها، كما لا يصح عليه ما يقدح في آرائه كالكذب والكتمان، والسهو والغفلة والغلظة، فذلك كله مما يتعلق بوظيفته كمخبر عن الله، وداعية له، أما ما عدا ذلك، أي في كل ما لايتعلق بالرسالة والتبليغ، فحاله فيه كحال غيره من العباد، فالأنبياء عند القاضي غير معصومين عن الصغائر غير المنفرة، إذ لا دليل على ذلك، وليس فيها إلا الإقلال من الثواب، وهذا هو الذي يسمح بوجود التفاضل بين الأنبياء.

وقد خالف القاضي في هذه النقطة الأخيرة أبا الهذيل: [ت: ٢٣٥هـ](٣٤) وأبا علي الجبائي، وأكثر الأشاعرة، الذين يرون عصمة الأنبياء عن الصغائر والكبائر في زمان النبوة، إلا أنهم لم يشترطوا ذلك قبلها(٣٥).

ومنهم من يرى عدم جواز الكبيرة ولا الصغيرة على الأنبياء، لا بالعمد، ولا بالتأويل والخطأ، أم السهو والنسيان فجائز، ثم إنهم يعاتبون على ذلك، لما أن علومهم أكمل، فكان الواجب عليهم المبالغة في التيقظ، وهو قول أبي إسحاق النظام (٣٦).

شبهات وردود حول عصمة الأنبياء: وقد تتبع الشيخ محمود أبو دقيقة بعض الآيات القرآنية، التي توهم وقوع الأنبياء في معصية الله تعالى، وطلبهم المغفرة منه

سبحانه، بما يتنافى مع عصمة الله تعالى لهم، وكانت هذه الآيات –تحديداً– في حق أنبياء الله الكرام: آدم، وإبراهيم، وموسى، ويوسف، وداود، وسليمان، ويونس، ومحمد، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وتتبع تلك الآيات، والردود عليها ليس بالأمر اليسير، ولا يحتمله هذا البحث، وكل ذلك مبسوط في كتب التفسير، ومن ثم فسوف نرد على الشبهات المتعلقة بتلك الآيات– إجمالاً–، ثم نبحث بعض الآيات الواردة في حق ثلاثة من أكابر أنبياء الله تعالى، وهم: سيدنا آدم أبو الأنبياء، وسيدنا إبراهيم خليل الرحمن، وسيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين، نحيل القارئ الكريم إلى زمرة من المراجع للتوسع والاستزادة في تلك المسألة.

أولاً: الرد الإجمالي: ما نقل عن الأنبياء مما يشعر بمعصيتهم لله تعالى، إذا كان بطريق الآحاد، فمردود، لأن نسبة الخطأ إلى الرواة أهون من نسبة المعاصي إلى الأنبياء.

وأما ما نقل بطريق التواتر فيفسر بأنه: نسيان أو زلة، أو بأنه حدث قبل البعثة، أو بأنه من الصغائر، أو بأنه من قبيل ترك الأولى والأفضل (٣٧).

ثانياً: بعض الآيات الواردة في حق الأنبياء:

١- **آيات وردت في سيدنا آدم عليه السلام: وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَفَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ** [البقرة: ٣٥-٣٦].

فَأَكَلا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى [طه: ١٢١]

قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ [الأعراف: ٢٣].

الآيات السابقة تفيد بأن الله تعالى قد نهى آدم عن الأكل من شجرة معينة، ولكنه عصى ربه، وأكل من تلك الشجرة هو وحواء، وهذا العصيان بالأكل منها يمثل ذنباً، بلا شك ، وقد اعترفا بهذا الذنب، وطلبا من الله تعالى المغفرة، مغفر الله لهما.

نقول: (عن آدم ارتكب ذنباً، لكنه كان قبل البعثة، لأنه ارتكبه قبل أن يكون له ولد يرسل إليه، وكان ناسياً ذلك العهد الذي كان قد أخذ عليه، لقوله تعالى في حق آدم: وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا[طه: ١١٥].، فضلاً عن ذلك، فهذا الذنب من الصغائر، وتعظيم الله تعالى لذلك الذنب، واستعظام آدم له، نظراً لعلو شأنه، ومزيد فضل الله تعالى عليه، وإحسانه، ومخالفة الحبيب على الحبيب شديدة، وصدور الصغيرة خصوصاً إذا كانت قبل البعثة مما يقدح في عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام) (٣٨).

ونحن لا نوافق الشيخ أبا دقيقة في آخر عبارة من النص السابق، لأن ارتكاب الصغائر في حق الأنبياء قبل البعثة لا تتنافى مع العصمة على قول جماهير علماء الكلام–عدا الشيعة–، وخاصة أنهم قبل البعثة هم بشر كسائر البشر، لايوحي إليهم، ولم يؤمروا بتبليغ رسالة الله.

إلا أن المتكلمين قد اشترطوا لجواز وقوع الصغائر عن الأنبياء عدة شروط، هي:

- أن تتصف بالندرة الشديدة.
- عدم القصد والتعمد.
- ارتباطها بالاجتهاد البشري.
- عدم قدحها في عصمتهم، أو نيلها من مكانتهم.
- عدم قدحها في المروءة والشرف ومكارم الأخلاق.
- عدم ارتباطها بشيء من الأحكام التشريعية.
- عدم إقرارهم عليها، وتنبيههم إليها تجنباً لمثلها(٣٩).

آيات وردت في سيدنا إبراهيم عليه السلام: فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ، فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ، فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ[الأنعام: ٧٦–٧٨].

يرى الشيخ أبو دقيقة من خلال النظر في الآيات السابقة خطأ الاعتقاد بأن إبراهيم عليه السلام قد أشرك بالله تعالى، فعبد الكوكب، ثم انصرف عنه بعد اختفائه، واتجه إلى عبادة القمر لأن ضوءه أكمل وأشد، ثم تركه وانصرف بعد أفوله، واتجه إلى عبادة الشمس، لأنها أشد ضوءاً زونوراً من القمر، فلما غابت تبرأ منها، ومن الشرك بالله تعالى.

كل ذلك من الفهم المغلوط، والاعتقاد الخاطئ في حق الأنبياء، لأنه يخالف ما أجمع عليه أهل الملل والشرائع من عصمة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم من الوقوع في الشرك، سواء قبل البعثة، أو بعدها، عمداً، أو سهواً، كما سبق بيانه.

ولذلك نقول: إن طرق إلزام المخالف لك وإبطال قوله أن تتظاهر له بأنك تسلم بما يدعيه، ثم تبين له ما يترتب على قوله من المفاسد، أو ما يمنع من تسليمه، وربما كان هذا الطريق من أقرب الطرق إلى إقناع خصمك، وإلزامه الحجة.

هذا الطريق هو الذي سلكه سيدنا إب اهيم مع قومه رجاء إيمانهم، فكأنه قال لهم: سلمت لكم جدلاً أن الكوكب، أو القمر، أو الشمس إله، ولكن قضى العقل بأن الإله ليس من جنس الحوادث، فلا يتغير، ولا يتصف بالأعراض، فلا يوصف بالانتقال من مكان إلى مكان، ولا بالظهور ثم الخفاء وهذه الكواكب قد اتصفت بذلك، فلا تصلح أن تكون آلهةً[٤٠].

١– آيات وردت في حق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ[الأنفال: ٦٧] .، ظاهر هذه الآية ربما يشعر بأن النبي صلى الله عليه وسلم ارتكب خطأً يستوجب عليه العقاب الشديد، ولكن إذا وقفت على المعنى الصحيح للآية جزمت بأنه عليه السلام لم يذنب، غالآية ليس فيها إلا عتاب النبي صلى الله عليه وسلم على مبادرته إلى الاجتهاد، فكا ينبغي أن ينتظر الوحي.

ومن قبيل هذه الآية قوله تعالى: عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ [التوبة: ٤٣]، فإنها سيقت عتاباً للنبي على ترك الأولى، وهو تأخير الإذن بالتخلف لطالبيه، فإنه لو أخر الإذن لهم بالتخلف لظهر كذبهم،

وافتضحوا على ررؤوس الأشهاد، وكان إذن النبي لهم بالتخلف بناء على اجتهاد منه، وكان الأولى له انتظار الوحي(٤١).

وقال تعالى: وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ [الحج: ٥٢].

ذكر بعض المفسرين في سبب نزول هذه الآية أنه لما نزلت سورة النجم اشتغل النبي بقراءتها على الصحابة، فلما وصل إلى قوله تعالى: أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ [النجم: ١٩].أجرى الشيطان على لسانه: (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى)، فلما سمعت قريش بذلك فرحت فرحاً شديداً، وقالت: إن محمداً قد مدح آلهتنا.

والذي عليه المحققون أن هذه القصة من وضع الزنادقة، ولا أصل لها، لأن النبي صلى الله عليه وسلم معصوم فيما يتعلق بالتبليغ عن الزيادة والنقص، والتغيير والتبديل، عمداً، أو سهواً، ومن تمام العصمة ألا يتسلط عليه الشيطان في التبليغ، وإلا لأدى إلى تطرق الشك، واحتمال الكذب والغلط في كل ما يبلغه.

ومعنى الآية على الوجه الصحيح: وما أرسلنا رسولاً قبلك بشرع جديد إلا إذا تمنى هداية قومه ألقى الشيطان في قلوب هؤلاء القوم الوساوس، التي تنفرهم من قبول ما يتمناه منهم، وهو الإيمان، ولكن إذا أراد الله هدايتهم أزال تلك الوساوس، التي ألقاها الشيطان في صدورهم، ووفقهم لإدراك الحقيقة، وإجابة النبي فيما طلب، فالنسخ: محو الوساوس وإزالتها، وإحكام الآيات: التوفيق للصواب، فالآية نزلت تسلية للنبي، لبيان أن كل مصلح لابد أن يلاقي في طريقه عقبات، تكون حاجزاً بينه وبين مطلوبه، لكن إذا لاحظته عناية اللطيف الخبير ذللت له تلك العقبات.

وبشرح الآية على هذا النحو تندفع تلك الشبهات، التي تخل بالعصمة، فيجب التعويل عليه، وطرح ما عداه(٤٢).

وقال الله تبارك وتعالىأَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ (١)وَوَضَعۡنَا عَنكَ وِزۡرَكَ (٢)ٱلَّذِيٓ أَنقَضَ ظَهۡرَكَ (٣)وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ (٤)فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا (٥)إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا (٦) [الشرح: ١-٦].

ربما يفهم من ظاهر الآيات السابقة أن التبي ارتكب ذنباً، وعافاه الله من المؤاخذة به، وهذا ينافي ما ثبت بالدليل العقلي، لهذا نقول: ليس الأمر كما ظُن، إنما الآية سيقت لحكاية ما كان عليه الرسول غفي مبدأ أمره، وما آل إليه أمره فيما بعد.

كان الوحي في مبدأ الأمر شديداً على النبي، نظراً لعدم العهد به من قبل، وكان نشر الدعوة في مبدأ الأمر متعسراً، لعد عهد قومه بذلك الدين الجديد، ثم تغير الحال بعد ذلك، فألف النبي الوحي، وتمكن من نشر الدعوة، فأصبح حاله كحال رجل حمل شيئاً ثقيلاً على ظهره، ثم وضعه.

كذلك النبي بعد أن كان في مبدأ الأمر يلاقي شدائد في تحمل الوحي، ونشر الدعوة أبدله الله سبحانه راحة بعد عناء، ويسراً بعد عسرٍ، ومن ثم فليس في الآية ما يخل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم(٤٣).

نتائج البحث:

في نهاية هذا البحث استطاع اللباحث التوصل إلى عدد من النتائج، أهمها:

١- اتفق علماء المسلمين على عصمة الأنبياء من الوقوع في الكبائر بعد النبوة، ولكنهم اختلفوا حول عصمتهم منها قبلها، والراجح أنه لا دليل على عصمتهم منها قبل النبوة.

٢- كما جرى الاتفاق أيضاً على جواز وقوع الأنبياء والرسل في صغائر الذنوب، لكنهم لا يقرون عليه، بل ينبهون فينتبهون، ويوفقهم الله تعالى للتوبة منها، إلا إذا كانت من المنفرات، فلا يجوز وقوعها منهم.

٣- الرسل معصومون في كل ما يخص تبليغ شرائع الله، وهم صادقون مطلقاً في هذا الشأن، وإلا فقدت الثقة فيهم، وانتفي المقصود من رسالتهم.

٤- قول الشيعة بالعصمة المطلقة للأنبياء والرسل من الوقوع في الصغائر، لا عمداً، ولا سهواً، يتنافى مع المفهومن من بعض آيات القرآن الكريم، التي تقر بوقوع الصغائر منهم.

٥- كما يعتقد الشيعة –أيضاً– بأن أئمتهم معصومون من الوقوع في الكبائر والصغائر، لا عمداً، ولا سهواً، ولا نسياناً، وهذه مبالغة فجة تجعل مقام الأئمة أرفع من مقام الرسل، وهو ما يتناقض مع معاني آيات القرآن الكريم، وأحاديث الرسول الكريم، كما يتنافى مع طبيعة البشر العاديين، الذين يصيبون ويخطئون، ومن ثم فلا عصمة لهم.

الهوامش

١) القول السديد في علم التوحيد (١٧١/٢)، وانظر: العقيدة الإسلامية وأسسها، ص٣٧٩.

٢) **عبد الرحمن البحراوي**: [ت: ١٣٢٢هـ]: شيخ الفقهاء، العلامة الجليل، عبد الرحمن بن عبد الرحمن البحراوي، الحنفي، الأزهري، ولد في كفر العيص بمديرية البحيرة سنة١٨١٩م، والتحق بالأزهر الشريف، وحضر على كبار أعيانه كالعلامة محمد الكتبي، والبرهان السقا، ومصطفى البولاقي، والبرهان الباجوري، وغيرهم، وكان خطاطاً يكتب الكتب، بل كان يكتب بخطه كل كتاب حضره على العلماء، ويتكسب من ذلك، وشهد له أعيان الأزهر بالعلم والفضل، واشتغل بالتدريس سنة١٢٦٤هـ، ومن مؤلفاته: (تفرير على شرح العيني)، (حاشية على شرح الطائي على الكنز)، وقد تخرج عليه كثيرون من أعلام عصره، كمحمد بخيت المطيعي، محمد عبده، حسونة النواوي، وغيرهم.، توفي وقد قارب المائة، في سنة١٩٠٤م، وعطلت الدراسة بالأزهر الشريف ثلاثة أيام حداداً عليه، ودفن بالمجاورين، ودفن بجواره الشيخ محمود أبو دقيقة. انظر: جمهرة أعلام الأزهر الشريف ، د: أسامة الأزهري (٣١١/٢-٣١٢)، الأزهر في ألف عام، د: محمد عبد المنعم خفاجي، د: علي علي صبح (٩٦/٣-٩٧)، إقليم البحيرة صفحات مجيدة من الحضارة والثقافة والكفاح، لمحمد محمود زيتون، ص٥٧١-٥٧٢.

٣) جمهرة أعلام الأزهر الشريف في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين، للدكتور أسامة الأزهري (٢٥٠/٤).

٤) جمهرة مقالات الشيخ أحمد شاكر، لعبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، ص٤٥، جمهرة أعلام الأزهر الشريف للدكتور أسامة الأزهري (٢٥٠/٤).

٥) جمهرة أعلام الأزهر الشريف (٢٥٠/٤-٢٥١).

٦) المصدر نفسه (٢٥١/٤).

٧) انظر: لسان العرب، ص٢٩٧٦.

٨) نظر: مختار الصحاح، ص٢١١.

٩) انظر: المعجم الوسيط (٦٢٧/٢).

١٠) انظر: معجم مصطلحات العلوم الشرعية، (١١١٧/٣-١١١٨).

١١) انظر: التعريفات، ص١٩٥.

١٢) انظر: شرح الأصول الخمسة، ص٧٨٠.

١٣) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون، (٣٣٠/٣).

١٤) انظر: القول السديد في علم التوحيد (١٧٥/٢).
١٥) انظر: القول السديد في علم التوحيد (١٧٥/٢).
١٦) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون (٣٣٠/٣).
١٧) انظر: البداية من الكفاية في الهداية، ص٩٥-٩٦، الكليات للكفوي، ص٣٤٥، النبوة بين المتكلمين والفلاسفة والصوفية، ٣٤٠.
١٨) انظر: عقائد الإمامية للمظفر، ص٥٩.
١٩) انظر: لباب المحصل، ص١٧٩، النبوة بين المتكلمين والفلاسفة والصوفية، ص٣٤١.
٢٠) الكليات للكفوي، ص٦٤٥، وانظر: النبوة بين المتكلمين والفلاسفة والصوفية، ص٣٤١.
٢١) انظر: القول السديد في علم التوحيد (١٧٥/٢-١٧٦).
٢٢) أتباع نافع بن الأزرق الحنفي، المكني بأبي راشد، ولم تكن للخوارج قط فرقة أكثرعدداً، ولا أشد مهم شوكة، ومن أقوالهم المنكرة: أن مخالفيهم من الأمة مشركون، واستباحوا قتل نساء مخالفيهم وأطفالهم، وأن دار مخالفيهم دار كفر، كما أنكروا الرجم، واستحلوا كفر الأمانة التي أمر الله تعالى بأدائها، ولم يقيموا الحد على قاذف الرجل المحصن، وأقاموه على قاذف المحصنات من النساء، وقطعوا يد السارق في القليل والكثير، دون اعتبار لنصاب معين، وقد أكفرتهم الأمة في كل هذه البدع. انظر: الفرق بين الفرق، ص٧٨-٨١، الملل والنحل للشهرستاني (١١٨/١-١٢٢)، التبصير في الدين، ص٤٢-٤٣، موسوعة الفرق والجماعات للحفني، ص٣٦-٣٧، الموسوعة المفصلة في الفرق والأديان والمذاهب (١٢٠/١-١٢١)، الملل والنحل للبغدادي، ص٦٣-٦٤.
٢٣) إمام الحرمين [ت: ٤٧٨هـ]: أبو المعالي، الجويني، عبد الملك ، بن أبي محمد عبد الله بن يوسف، الفقيه، الشافعي، ضياء الدين، أحد الأئمة الأعلام، تفقه على والده في صباه، واشتغل به مدة، فلما توفي والده أتي على جميع مصنفاته، ونقلها ظهراً لبطن وتصرف فيها، وخرج المسائل بعضها على بعض، ولم يرض بتقليد والده من كل وجه حتى أخذ في تحقيق المذهب والخلاف، وسلك طريق المباحثة والمناظرة، وجمع الطرق بالمطالعة، من كتبه: (الشامل)، (الإرشاد)، (العقيدة النظامية) في علم الكلام، (البرهان) في أصول الفقه، (نهاية المطلب في دراية المذهب) في الفقه الشافعي. انظر: شذرات الذهب (٣٣٨/٥-٣٤٢)، وفيات الأعيان (١٦٧/٣-١٧٠)، البداية والنهاية (١٢٨/١٢)، معجم المؤلفين (١٨٤/٦-١٨٥)، دائرة المعارف الإسلامية (٨٥/١٣-

٨٦)، مذاهب الإسلاميين (٦٧٩/١-٦٨٠)، طبقات الشافعية لابن هداية الله الحسيني، ص١٧٤-١٧٦، الموسوعة الفلسفية، ص١٦٢.

٢٤) شرح المقاصد (٥٠/٥-٥١)، وانظر: أصول الدين الإسلامي، ص١٨٣-١٨٦، التحقيق التام في علم الكلام، ص١٦٤-١٦٥، جمال الدين القاسمي وآراؤه الاعتقادية، ص٢٤٥-٢٤٦.

٢٥) انظر: الكليات للكفوي، ص٦٤٥-٦٤٦، النبوة بين المتكلمين والفلاسفة والصوفية، ص٣٤٨.

٢٦) أخرجه أبو داود في صحيحه، ح : (٣٦٠٥)، كما أخرجه الإمام أحمد في مسنده، ح: (٢١٨٨٣)، وقال محققو المسند: إسناده صحيح، ورجاله رجال الشيخين.، انظر المسند (٢٠٦/٣٦).

٢٧) انظر: عصمة الأنبياء للرازي، ص٢٨-٣٤، المحصل له أيضاً، ص٥٢٤-٥٢٦، الأربعين له كذلك، (١١٧/٢-١٢٢)، المواقف، ص٣٥٩-٣٦١، عصمة الأنبياء بين اليهودية والمسيحية والإسلام، ص٢٤-٢٨، أصول الدين الإسلامي، ص١٨٦-١٨٧، التحقيق التام في علم الكلام، ص١٦٤-١٦٥.

٢٨) انظر: النبوة بين المتكلمين والفلاسفة والصوفية، ص٣٤٧، ٣٥٥، وقارن: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص٢٦٠، عقائد الإمامية للمظفر، ص٥٩، عصمة الأنبياء للرازي، ص٢٧، الامام يحيى بن حمزة وآراؤه الكلامية، ص١٢٣، عصمة الأنبياء بين اليهودية والمسيحية والإسلام، ص٢٠-٢١.

٢٩) انظر: عقائد الإمامية، ص٥٩، وقارن: الملل والنحل (١٤٦/١).

٣٠) انظر: عصمة الأنبياء للرازي، ص٢٧، الفائق في أصول الدين، ص٣٥٨.

٣١) انظر: المحصل للرازي، ٥٧٢، شرح الأصول الخمسة، ٥٧٣-٥٧٥، النبوة بين المتكلمين والفلاسفة والصوفية، ص٣٤٩.

٣٢) انظر: التجسيم عند المسلمين، ص٣٢٠، اصول الدين للبغدادي، ص١٦٨، الفرق بين الفرق، ص١٩٥.

٣٣) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي، ص١٩٥، أصول الدين له أيضاً، ص١٦٨، التجسيم عند المسلمين، ص٣٢٠-٣٢١.

٣٤) أبو الذيل العلاف: [ت: ٢٣٥هـ]: محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي، مولى عبد القيس، من أئمة المعتزلة، ولد في البصرة، واشتهر بعلم الكلام. قال المأمون: أطل أبو الذيل على الكلام كإطلال الغمام على الأنام. له مقالات في الاعتزال، ومجالس

ومناظرات، وكان حسن الجدل، قوي الحجة، سريع الخاطر، كف بصره في آخر عمره، وتوفي بسامرا، له كتب كثيرة، منها: كتاب سماه (ميلاس) على اسم مجوسي أسلم على يديه. انظر: الأعلام (١٣١/٧)، وفيات الأعيان (٢٦٥/٤-٢٦٧)، شذرات الذهب (٨٥/٢)، (الموسوعة الفلسفية، ص٢٨٤-٢٨٥، تاريخ بغداد (٣٦٦/٣)، الفهرست، ص٢٠٣-٢٠٤، مذاهب الإسلاميين (١٢١/١-١٢٢)، معتزلة البصرة وبغداد، ص٩٩-١١١، الملل والنحل للبغدادي، ص٨٨-٩٠.

٣٥) انظر: نظرية التكليف (آراء القاضي عبد الجبار الكلامية)، ص٩٧، شرح الأصول الخمسة، ص٥٧٣، جمال الدين القاسمي وآراؤه الاعتقادية، ٢٤٥.

٣٦) انظر: عصمة الأنبياء للرازي، ص٢٧.

٣٧) انظر: أصول الدين الإسلامي، ص١٨٧-١٨٨، المواقف، ص٣٦١، شرح المقاصد (٥٣/٥)، النبوة بين المتكلمين والفلاسفة والصوفية، ص٣٦٧. العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص٤٦٧-٤٦٨.

٣٨) القول السديد في علم التوحيد (١٧٨/٢-١٧٩).

٣٩) انظر: عصمة الأنبياء شبهات وردود، ص١٨٨.

٤٠) انظر: القول السديد في علم التوحيد (١٨١/٢-١٨٢).

٤١) انظر: القول السديد في علم التوحيد (١٩٤/٢-١٩٦)، (باختصار).

٤٢) انظر: القول السديد في علم التوحيد (١٩٦/٢-١٩٨)، (باختصار).

٤٣) انظر: القول السديد في علم التوحيد (٢٠٣/٢-٢٠٤)، (باختصار).، وانظر الآيات التي توهم ارتكاب الأنبياء للمعاصي والردعليها عموماً في: عصمة الأنبياء للرازي، ص٣٦-١٤٤، المواقف، ص٣٦١-٣٦٦، الأربعين للرازي (١٢٩/٢-)١٧٦، شرح المقاصد (٥٣/٥-٦٠) ، التحقيق التام في علم الكلام، ص١٦٥-١٦٨، عصمة الأنبياء في الكتاب والسنة والرد على الشبهات الواردة عليها، ص١-٢٠٧، عصمة الأنبياء في القرآن الكريم شبهات وردود، ١٩٦-٢٣٦، عصمة الأنبياء بين اليهودية والمسيحية والإسلام، ص٣١-٤٨، عصمة الأنبياء والقرآن الكريم، ١٧٨-٣٨٨.

المصادر والمراجع

١– القول السديد في علم التوحيد، للشيخ: محمود أبي دقيقة الأزهري، ت د/ عوض الله جاد حجازي، مجمع البحوث الإسلامية، طبعة أولى،١٩٩٥م.

٢– لسان العرب، لابن منظور، الإمام جمال الدين محمد بن مكرم، الأفريقي، المصري، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

٣– مختار الصحاح، للإمام: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، طبعة أولى، ١٩٩٨م.

٤– التعريفات، للجرجاني، علي بن محمد بن علي، ت/ إبراهيم الإبيارى، دار الريان للتراث، بدون تاريخ.

٥– شرح الأصول الخمسة، للقاضي، أبي الحسن عبد الجبار الأسدآبادي، المعتزلي، ت د/ عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، طبعة ثالثة، ١٩٩٦م.

٦– كشاف اصطلاحات الفنون، للشيخ: محمد بن علي بن علي بن محمد، التهانوي، الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة أولى، ١٩٩٨م.،

٧– النبوة بين المتكلمين والفلاسفة والصوفية، د/ محمد نبيل طاهر العمري، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، الأردن، طبعة أولى، ٢٠١٥م.

٨– شرح المقاصد فى علم الكلام، للإمام: سعد الدين التفتازاني، ت د/ عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، طبعة أولي، ١٩٨٩م.

٩– العقيدة الاسلامية وأسسها، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، سوريا، طبعة ثانية، ١٩٧٨٩م.

١٠– أصول الدين الإسلامي، د/ رشدي عليان، ود/ قحطان الدوري، دار الإمام الأعظم، بيرت، لبنان، طبعة ثانية، ٢٠١١م.

١١– عقائد الإمامية، للشيخ: محمد رضا المظفر، المطبعة العالمية، طبعة ثانية، ١٩٧٣م.

١٢– الملل والنحل، للإمام: محمد بن عبد الكريم، الشهرستاني، ت/ محمد سيد كيلاني، دار صعب، ١٩٨٦م.

١٣- عصمة الأنبياء، للإمام: فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة أولى، ١٩٨١م.

١٤- أصول الدين، لأبي منصور، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، التميمي، البغدادي دار المدينة، طبعة اولى، ١٩٢٨م.

١٥- الفرق بين الفرق، لأبي منصور، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، التميمي، البغدادي، ت د/ محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، ١٩٨٨م.

١٦- نظرية التكليف [آراء القاضي عبد الجبار الكلامية]، د/ عبد الكريم عثمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧١م.

١٧- المواقف فى علم الكلام، للإمام: عضد الدين، عبد الرحمن بن أحمد، الإيجي، مكتبة المتنبي، بدون تاريخ.

١٨- لباب العقول فى الرد على الفلاسفة فى علم الأصول، للشيخ: أبي الحجاج، يوسف بن محمد، المكلاتي، ت د/ فوقية حسين محمود، دار الأنصار، طبعة أولي، ١٩٧٧م.

١٩- الأديان الثلاثة الكبرى ونظرتها للأنبياء - دراسة مقارنة - للباحث/ مهدي قادر أحمد، رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية، بغداد, كلية أصول الدين, ٢٠٠٨م.

٢٠- التحديات العقدية المعاصرة في مقام النبوة، للباحث/ عبد الوهاب أحمد حسن، رسالة ماجستير بكلية الإمام الأعظم، بغداد، العراق، ٢٠١١م.

٢١- التجسيم عند المسلمين [مذهب الكرامية]، د/ سهير محمد مختار، ١٩٧١م.